

تحليل سلوكي الادخار والاستهلاك العائلي من وجهة نظر الاقتصاد السلوكي في دول مجلس التعاون الخليجي

أ.م. الهام خزعل ناشور

جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي (العراق) [ilhamalnashoor@gmail.com](mailto:ilhamalnashoor@gmail.com)

Analysis of Family Saving and Consumption From the Viewpoint of Behavioral Economics  
in the GCC Countries

Asst. Prof. ilham khazal Nashoor

Al Basra university, Basra and Gulf Studies Center( Iraq)

تاريخ الاستلام: 2021/04/24 تاريخ القبول: 2021/06/12 تاريخ النشر: 2021/06/30

الملخص :

تهدف الدراسة إلى تفسير الانحرافات الظاهرة في سلوك الادخار والاستهلاك العائلي التي عجزت النظرية الاقتصادية التقليدية القائمة على عقلانية الفرد عن تفسيرها، ومعرفة مدى قدرة الاقتصاد السلوكي في تفسير ما يحدث لقرارات الفرد الاستهلاكية والادخارية معتمداً على النظرية غير العقلانية للفرد. إذ قدم الاقتصاد السلوكي منهجاً جديداً من مناهج التحليل الاقتصادي الذي يدمج التبصر السيكولوجي بسلوكيات الأفراد، لدعم وتصحيح الفرضيات العقلانية القائمة على الاقتصاد الكلاسيكي والتركيز على تأثير الجانب العاطفي عند عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية للأفراد سواء كانت هذه القرارات استهلاكية أم ادخارية أم قرارات أخرى، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد السلوكي قدم تفسيرات منطقية عن سلوك الادخار والاستهلاك لدى الأفراد، وإن العوامل السلوكية لها تأثير فعال على الادخار والاستهلاك مثلما العوامل الاقتصادية، ولكن هذا لا يعني أن نحلل النظريات التقليدية إنما هي محاولة لدفع علماء الاقتصاد إلى وضع الاعتبارات السلوكية الإنسانية في حساباتهم عند بناء نماذجهم الاقتصادية والاستفادة من التقدم الحاصل في علم النفس، وهذا من شأنه يقلل الكثير من الأزمات الاقتصادية في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السلوكي، نظرية الاحتمال، نظرية كانيمان وتفيرسكي، نظرية التحيزات السلوكية.

Abstract

The study aims to explain the apparent deviations in family saving and consumption behavior which the traditional economic theory based on individual rationality failed to explain and knowing the capacity of behavioral economics In explaining what happens to an individual's consumptive and saving decisions depending on the irrational theory of the individual. As behavioral economics presented a new approach to economic analysis that integrates psychological insight into the behavior of individuals to support and correct rational hypotheses based on classical economics and focus on the influence of the emotional aspect when making economic decisions for individuals, whether these decisions are consumption, savings, or other decisions .The study found that behavioral economics provided logical explanations for the saving and consumption behavior of individuals and that behavioral factors have an effective effect on saving and consumption by economic factors, this does not mean that we neglect the traditional theories, rather it is an attempt to push economists to put human behavioral considerations into their accounts when building their economic models and to benefit from the progress made in psychology. This would reduce many of the economic crises in the future .  
**Key words:** Behavioral Economics, Probability theory, Kahneman and Tversky theorem, Theory of Behavioral Biases

**1. مقدمة:**

يعد علم الاقتصاد السلوكي من أكثر العلوم الاقتصادية الحديثة تأثيراً في مجال الاقتصاد وصنع السياسات العامة، فهو يربط الجانب الاقتصادي بالجانب النفسي في تفسيره لسلوك الأفراد في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية مثل قرارات الادخار والاستهلاك وغيرها من القرارات الاقتصادية، وذلك عن طريق إجراء التجارب السلوكية والعلمية وفهم نتائجها، وبذلك فان الاقتصاد السلوكي يفترض أن هناك سلوكيات يتبعها الفرد بشكل تلقائي مثل الإدراك والعاطفة والتقليد والمباهاة وغيرها من العوامل السلوكية تجعله يتصرف بشكل غير عقلاني، وهذا خلافاً للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي الذي يفترض أن الفرد يتخذ قراراته بطريقة عقلانية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة.

ولهذا فان النظريات الكلاسيكية تنظر إلى الاستهلاك والادخار من وجهة نظر اقتصادية، إذ ترجع سلوك الأفراد في الادخار والاستهلاك إلى عوامل اقتصادية فقط، وركز أصحاب كل نظرية من النظريات الاقتصادية الكلاسيكية على العوامل الاقتصادية المؤثرة في سلوك الأفراد في الاستهلاك والادخار التي تخدم التركيب البنائي لنظرياتهم بعيدة عن العوامل الأخرى ومنها العوامل السلوكية المؤثرة في قراراتهم، غير أن علماء الاقتصاد السلوكي وجدوا أن الأفراد لا يتصرفون دائماً بما يخدم مصالحهم في المدى البعيد طبقاً لما تحدده نظريات الاقتصاد الكلاسيكية المبنية على العقلانية، إذ افترضوا أن الأفراد لا يسعون دائماً إلى تحقيق المنفعة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بل يعتمدون على بعض المؤثرات أو العوامل النفسية في اتخاذ تلك القرارات.

ولغرض معرفة مدى تأثير العوامل الاقتصادية والعوامل السلوكية على سلوكيات الأفراد لاسيما سلوك الأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي سوف يتم إجراء اختبار إحصائي لهذه العوامل، ومن خلال هذا الاختبار يتبين مدى قوة علاقة العوامل الاقتصادية والعوامل السلوكية بسلوكيات الادخار والاستهلاك.

**1.1 أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في تناوله علماً جديداً يمزج بين علم الاقتصاد وعلم النفس في تحديده للسلوك الاقتصادي للأفراد لاسيما سلوكي الادخار والاستهلاك، ومدى تأثيرها بالعوامل النفسية والسلوكية الموجودة في داخل الفرد، كما تأتي أهمية البحث من خلال تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد واستخدام بيانات السلاسل الزمنية للمدة (2004-2017) وذلك لمعرفة أهم العوامل التي تؤثر على الادخار والاستهلاك العائلي في دول مجلس التعاون الخليجي.

**2.1 مشكلة البحث:** تكمن إشكالية البحث من خلال الإجابة على التساؤل الآتي: هل يتأثر سلوكي الادخار والاستهلاك لدى الأفراد بعوامل سلوكية أم بالعوامل الاقتصادية أم كليهما معاً.

**3.1 هدف البحث:** يهدف البحث إلى دراسة العوامل السلوكية والاقتصادية التي تتحكم في سلوك الأفراد في الادخار والاستهلاك، وتوضيح مدى تأثير الجانب الاقتصادي والسلوكي في تفسير تلك القرارات.

**4.1 فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها " أن هناك عوامل سلوكية تؤثر في النزعة الاستهلاكية والادخارية للأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي ولكنها ليس الوحيدة، فهناك عوامل اقتصادية تؤثر على الاستهلاك والادخار".

**5.1 خطة البحث:** لغرض إثبات صحة الفرضية أو نفيها فقد قسم البحث إلى أربعة مباحث رئيسة تناول المبحث الأول: ماهية علم الاقتصاد السلوكي. أما المبحث الثاني فقد انصب إلى التوضيح للعوامل الاقتصادية والعوامل السلوكية المؤثرة في سلوك الادخار والاستهلاك العائلي، في حين جاء المبحث الثالث لتحليل العوامل الاقتصادية المفسرة لسلوك الادخار والاستهلاك العائلي في دول مجلس التعاون الخليجي، أما المبحث الرابع فقد انصب إلى التطبيق العملي لمعرفة أهم العوامل التي تؤثر في الادخار والاستهلاك في دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن الاستنتاجات والمقترحات.

**2. ماهية علم الاقتصاد السلوكي****1.2 مفهوم علم الاقتصاد السلوكي.**

إن الأزمات التي تعرض لها النظام الرأسمالي خلال الحقب الزمنية الماضية، والمشكلات الاقتصادية التي تعرضت لها جميع الدول بغض النظر عن نظامها الاقتصادي ودرجة تقدمها أدت إلى زعزعة الثقة في صحة نظرية الاقتصاد الكلاسيكي ونقضها، فظهر مفهوم جديد لعلم الاقتصاد، هذا المفهوم مبني على أسس مختلفة تماماً عن الأسس المعتمدة لصياغة مفاهيم علم الاقتصاد التي سادت خلال الحقب الماضية، هذا المفهوم يعرف بعلم الاقتصاد السلوكي الذي يعرف على أنه ( العلم الذي يدمج التبصر السيكلوجي بسلوكيات الأفراد الاقتصادية بغية تفسير القرارات الاقتصادية). ( صالح، 2018، <http://www.ahewar.org>). وبموجب هذا التعريف يتضح بان علم الاقتصاد السلوكي يشير إلى وجود عوامل سلوكية تعمل على توجيه الأفراد لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وتمثل هذه العوامل بالإدراك والعاطفة والغيرة والمجازفة وغيرها من العوامل السلوكية الأخرى التي تجعل الخيارات الاقتصادية لا يمكن تفسيرها اعتماداً على نظرية الخيارات العقلانية المعيارية التي قامت عليها النظريات الاقتصادية التقليدية. فعلى سبيل المثال إذا كانت معظم المتاجر تعرض عصير البرتقال بسعر ثلاثة دولارات للعبوة، ووجدت لاحقاً أن أحد المتاجر يعرضه بسعر نصف دولار للعبوة، فإنك على الأرجح لن تشتري العبوة الأرخص على الرغم أن قرارك يخالف قانون العرض والطلب في الاقتصاد الذي ينص على ارتفاع حجم الطلب على السلعة بعد انخفاض سعرها، إلا أن قرارك نابع من شكوك بجودة العصير الأرخص، فربما يكون طعمه سيئاً، على الرغم من أنك لم تختبر هذه الجودة بعد، لكنك اتخذت قرارك بناءً على المعلومات المتوافرة لديك، هذه القرارات دفعت الباحثين الاقتصاديين إلى دراسة العوامل النفسية التي تؤثر على اتخاذ تلك القرارات. ويعد الاقتصاديين كينز أول من تطرق إلى تأثير العوامل النفسية على اتخاذ القرارات الاقتصادية، لكن أجيالاً من الاقتصاديين تجاهلوا تأثير العامل غير العقلاني على اتخاذ القرارات الاقتصادية نظراً لصعوبة عملية التنبؤ بالسلوك الإنساني، إلا أن الاقتصاد السلوكي عاد من جديد في القرن العشرين بعد دراسة تأثير العوامل الإنسانية على حدوث الكساد العظيم سنة 1929، ومساهمات عدد من الباحثين الاقتصاديين ومنهم دانييل كانيمان الرائد في علم النفس والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2002 وأموس تفيرسكي اللذان يعدان المؤسسان لعلم الاقتصاد السلوكي بمفهومه الحالي (الباحثون السوريون، [www.syr-res.com](http://www.syr-res.com)). إذ ساعد هذان المفكران في إرساء الأساس لميدان جديد من البحوث السيكلوجية في علم الاقتصاد هو علم الاقتصاد السلوكي الذي يتحدى النظرية التقليدية للاختيار الاقتصادي العقلاني ليدخل افتراضات أكثر واقعية عن الحكم الإنساني واتخاذ القرارات الاقتصادية، إذ تفترض النماذج الاقتصادية المعيارية أن الأفراد سيحاولون بصوره عقلانية تعظيم منافعهم لأقصى حد ممكن وتقليل تكاليفهم لأدنى حد، ولكن علماء الاقتصاد السلوكي يرون أن الأفراد عادة ما يتخذون قراراتهم بناءً على التخمين والعواطف والحدس وحكم التجربة بدلاً من اعتمادهم على حكم تحليل التكلفة والمنفعة (كليف، 2009، 4). إذ يرون أن الأفراد عندما يواجهون حالة من عدم اليقين أو عدم التأكد فأهم لا يتصرفون عقلانياً، بل أنهم يتصرفون بطرق مؤكدة ومسددة وقابلة للتنبؤ، أو يلجؤون إلى حساباتهم التقريبية والأحكام المبنية على التجربة العملية لا على المعرفة العلمية فالإنسان مسير بعواطفه وسلوكياته في الغالب وليس بالضرورة مخير بعقلانيته المبنية على مصلحته الذاتية كما تشير إليها أفكار المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد ( صالح، 2018، [www.ahewar.org](http://www.ahewar.org)).

## 2.2 علم الاقتصاد السلوكي وتناقضات التحليل الاقتصادي الكلي.

يبرز علم الاقتصاد السلوكي تناقض أسس التحليل الاقتصادي بين الأسس المعيارية لهذا التحليل القائمة على التحليل الافتراضي الذي اعتمدها التحليل الاقتصادي الكلاسيكي وبين الأسس التطبيقية للتحليل الاقتصادي القائمة على التحليل الواقعي، فالتحليل الاقتصادي الكلاسيكي ( المعيارى ) يفترض أن البشر عقلانيون ويتصرفون بطريقة لتعظيم المصلحة الفردية الذاتية، وقد أصبحت فرضية العقلانية أداة قوية في التحليل الاقتصادي، فهم يؤمنون بوجود ملكة طبيعية سواءً كانت هذه الملكة حساً أو غريزة أخلاقية وفكرية تجعل الأفراد قادرين على الإدراك والتمييز بين الخير والشر في سلوكهم الاقتصادي واختيار ما فيه الخير والصالح الذي يحقق أكبر منفعة ممكنة أو أكبر سعادة ممكنة كما سماها جيرمي بنيشمان بنظرية المنفعة باعتبارها القاعدة الموجهة للسلوك البشري والغاية الوحيدة لهذا السلوك،

وان تمتيتها هو الاختبار الذي يمكن من خلاله الحكم على كل السلوك البشري ( ميل، 2012، 29 و83). وجاءت هذه الرؤية التي تربط بين الملكة الطبيعية للأفراد وسلوكهم الاقتصادي من التوجه الاجتماعي الأخلاقي والفلسفي لمعظم المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك، لذلك فان السلوك العقلاني الذي يشكل احد الدعائم الأساسية في التحليل الاقتصادي الكلاسيكي يعود إلى الطبيعة الأخلاقية والفكرية التي تتصف بها الكائنات البشرية التي تتمثل بالقواعد والأوامر الخاصة بالسيرة الإنسانية والتي توصف بأنها طبيعة غريزية فطرية في جزء قليل منها، وطبيعة مكتسبة بالدرجة الأساس بفضل التنشئة من وجهة نظر جون ستيوارت ميل. ( ميل، 2012، 71 و73). إذ يقول ادم سميث في كتابه ثروة الأمم الصادر سنة 1776 الذي بحث فيه طبيعة وأسباب تلك الثروة نحن لا ننتظر غداءنا أو عشاءنا من طيب خاطر القصاب أو الخباز بل من اهتمامهم بمصالحهم الخاصة ونحن عندما نتوجه إلى الآخرين لا نحاطب إنسانيتهم بل أنانيتهم ولا نتكلم إليهم عن احتياجاتنا الخاصة بل عن منافعهم الخاصة. ( ادم سميث، 2007، 25). وقد أشار ادم سميث إلى أن النفس البشرية لا تخلو من العيوب ومن ثم فان تلك العيوب في الشخصية البشرية قد تؤثر على قرارات الشخص الاقتصادي. ( يجز، عدم توافر سنة النشر).

وتأثرت الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية تأثراً كبيراً بأفكار المدرسة الطبيعية التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر والتي نشأت على أعقابها المدرسة الكلاسيكية، إذ تعتقد المدرسة الطبيعية بوجود نظام طبيعي باعتباره نظاماً مثالياً يحقق التوافق بين المصالح المتعددة في المجتمع دون أن يكون دخل للإنسان في إيجاد هذه القوانين، لذا فأهم يرون أن هذه القوانين هي التي تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية والتي تقوم في أساسها على مبدأ تحقيق المنفعة الشخصية فكل شخص يهتدي في تصرفاته الاقتصادية بما يحقق منفعة الشخصية، الأمر الذي يجعل المنفعة الشخصية هي الحافز الذي يحث الناس على النشاط الاقتصادي والقوة التي توجههم لمباشرة هذا النشاط، وهذا التوجه نحو تحقيق المنفعة الشخصية سببته عليه تحقيق المنفعة الجماعية فهم يعتقدون أن هناك توافقاً وانسجاماً بين مصالح الأفراد والمصلحة العامة ( شقير، عدم توافر سنة النشر، 136-138). فالإنسان لا يمكن له إلا أن يخضع للقوانين الطبيعية نفسها وربما خاصيته الأساسية انه الكائن الوحيد القادر على التفكير، واكتشاف هذه القوانين، واستثمار عمل آلياتها ليكون الأقدر على السيطرة والانتفاع وتطوير حياته من خلالها ومن ثم ارتباط كل إمكاناته الوجودية بما في ذلك إرادته وقدرته تحت إطار القوانين الطبيعية. أما التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي الذي ساد خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين فقد اعتمد على مبدأ السلوك العقلاني والرشد للأفراد بالشكل الذي وضعه جون ستيوارت ميل جاعلاً من الاقتصاد علماً للعقلانية الاقتصادية، فظن أن التوازن العام التي وضع أسسها التحليل النيوكلاسيكي تركز على دور المنفعة في تشكيل رأس المال والقيمة التبادلية، ومن ثم فان هذه المنفعة هي التي تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي العام على المستوى الكلي.

وقد برهن الاقتصادي الايطالي الفريدو باريتو على هذه العقلانية من خلال مفهوم الامثلية الاقتصادية التي تبحث من اجل تحديد التوفيق الأفضل لخيارات الإنتاج والاستهلاك باتجاه عملية التوزيع على الرغم من اختلاف أسس التحليل بينه وبين الاقتصاديين الآخرين من الكلاسيك والنيوكلاسيك، كونه استخدم فكرة المنفعة الترتيبية من خلال منحنيات السواء بدلاً من المنفعة الكمية ( لطفي، 2002، 123-124). كما أكد الاقتصادي جوزيف شومبيتر على الاعتراف بمبدأ الرشد العقلاني للأفراد من خلال كتابه الذي يحمل عنوان ( رأسمالية واشتراكية وديمقراطية ) الذي نشر سنة 1942 الذي يؤكد فيه أن النظام الرأسمالي هو أفضل الأنظمة الاقتصادية فهو وحده القادر على نشر التقدم التقني وقادر على توزيع الموارد في الاقتصاد تبعاً للخيارات العقلانية الرشيدة متعارضاً مع أسلافه النيوكلاسيك بالتقليل من أهمية سوق المنافسة التامة والتوجه نحو الرأسمالية الاحتكارية في تطور النظام الرأسمالي ( لطفي، 2002، 208). وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ الاختيار العقلانية يتخذ من آلية السوق إطاراً لتحقيقه، لان الأسواق الحرة تمثل المبدأ الوحيد والعقلاني والعاقل والديمقراطي في توزيع السلع والخدمات بين طبقات المجتمع.

وقد رفض ماركس المبادئ المعيارية القائمة على الأخلاقيات المثلى في مؤلفاته، إذ يرى أن الشيوعيون لا يبشرون بأية أخلاق على الإطلاق فهم لا يضعون للناس الأمر الخلقى على سبيل المثال أحبوا بعضكم البعض أو لا تكونوا أنانيين.... الخ بل بالعكس أنهم

يعرفون تماماً أن الأنانية مثل التضحية وهي ضرورة لصراع الفرد من اجل البقاء مؤسسة لفكرة الصراع الطبقي التي تشكل الأساس في التحليل الاقتصادي الماركسي، لذا فان ماركس يعتقد أن وعي الإنسان أما يتغير مع كل تغير في ظروف وجوده المادي وفي علاقاته الاجتماعية وفي حياته الاجتماعية وهو ما يؤسس لحقيقة ثابتة وهي أن الإنتاج العقلي من أفكار وآراء وتصورات أما يغير طبيعته بالنسبة للتغير الذي يطرأ على الإنتاج المادي ( اوجينكامنكا، 2011، 167-168). ويرون أن المنفعة تسوق عواطف الأفراد الأخلاقية من اجل تحقيق مصالحهم الشخصية. إلا أن هذا التحليل يعاني من أوجه القصور بشكل يجعله تحليلاً غير واقعياً ومن ثم يقود إلى تبني سياسات اقتصادية غير واقعية تنتج عنها مشكلات اقتصادية متعددة. لهذا وضعت النظرية الكينزية العديد من الافتراضات السلوكية التي تمثل جذور تناقض فرضية الخيار العقلاني التي تخللت علم الاقتصاد الكلي الكلاسيكي مؤسسة للفرضية غير العقلانية للسلوك الاقتصادي وظهور ما يسمى الاقتصاد السلوكي، الأمر الذي يبعد التحليل الكينزي عن نظرية تعظيم المنافع، إذ يرى كينز أن هناك عنصراً لاعقلانياً قوياً في السلوك الاقتصادي مبني على أسس سيكولوجية أكثر منها على أسس اقتصادية عقلانية. ويرى منظرو الاقتصاد السلوكي أن السلوك الإنساني يخضع لسبع مبادئ أساسية يمكن إجمالها بما يأتي (كينز، عدم توافر سنة النشر، 51 و52).

- 1- تقليد سلوك الأفراد الآخرين: فكثير من الأفراد يحاولون تقليد سلوكيات غيرهم من الأفراد وتحفيز الأفراد على السلوكيات التي تتوافق مع سلوكيات الآخرين.
- 2- الالتزام بالعادات والتقاليد: تدفع العادات والتقاليد الموروثة إلى إتباع الأفراد سلوكيات معينة بغض النظر عن منافعها ولا يمكن تغيير هذه العادات والتقاليد بسهولة.
- 3- توقعات الأفراد: توجد عوامل سلوكية لدى الأفراد تدفعهم إلى اتخاذ إجراءات حالية مبنية على نتائج تخمينية للمستقبل بشكل يجعل هذه الإجراءات منسجمة مع قيم الأفراد والتزاماتهم.
- 4- مبدأ سوء التخمين: يرى أنصار علم الاقتصاد السلوكي أن الأفراد لا يستطيعون تخمين حساب الاحتمالات بدقة ويعطون أهمية كبيرة للاحتتمالات غير المتوقعة، ويتأثرون بقوة بكيفية مشكلة المعلومات المقدمة لهم.
- 5- الشعور بالمشاركة والفاعلية في أحداث التغير يجعل الأفراد يتخذون سلوكيات عقلانية نوعاً ما.

### 3. العوامل الاقتصادية والعوامل السلوكية المؤثرة في سلوك الادخار والاستهلاك العائلي

#### 1.3 العوامل الاقتصادية المؤثرة في سلوك الادخار والاستهلاك العائلي.

تصدت عدة نظريات اقتصادية لتفسير سلوك الأفراد في الادخار والاستهلاك وأرجعته إلى عوامل اقتصادية، وان اختلفت في بينها في تفسير العوامل الأكثر تأثيراً فيه، فنظرية الكلاسيكية أكدت على أن العامل الرئيس المحرك للادخار والاستهلاك هو سعر الفائدة، وعدت الاستهلاك دالة متناقضة في سعر الفائدة، عكس الادخار الذي يعد دالة متزايدة في سعر الفائدة، فإذا كان سعر الفائدة مرتفعاً فيميلون الأفراد إلى تخفيض استهلاكهم وزيادة مدخراتهم وبالعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة ( بوزيان، 11، 2007). وقد استندت النظرية الكلاسيكية في ذلك إلى أن سعر الفائدة يؤثر على سلوك الاستهلاك لدى الأفراد وبالتحديد على تفضيلهم الزمني للاستهلاك الحالي على الاستهلاك في المستقبل، وان السبيل الوحيد لتأثير على هذا التفضيل وجعل الأفراد تؤجل استهلاكها في الوقت الحاضر هو منحها مكافأة لقاء ذلك، وهذه المكافأة هي الفائدة التي ستمكن الأفراد من استهلاك أكبر في المستقبل ( علي و العيسى، 302، 2003). ولكن بعد حدوث أزمة الكساد الكبير التي أصابت الدول الرأسمالية في سنة 1929م أدت إلى اهتزاز أركان النظرية الكلاسيكية والى انعدام الثقة في كل ما جاءت به، وتولد منذ ذلك الوقت شعور بالحاجة إلى تطبيق نظرية جديدة، فظهرت نظرية جون مينارد كينز في سنة 1936م الذي أكد فيها على أن سعر الفائدة ليس العامل الرئيس الذي يربط بين الاستهلاك والادخار (الأمين و باشا، 1983، 99-100). فزيادة سعر الفائدة قد يشجع الادخار ويقلل الاستهلاك، ولكن قد يكون له تأثيراً عكسياً فإذا كانت مدخرات الفرد من اجل الحصول على دخل ثابت في سن التقاعد أو في أي وقت آخر، فانه سوف يجد نفسه عند سعر الفائدة الأعلى يستطيع أن يدخر

مقداراً أقل من دخلة الجاري ويحقق هدفه، لأنه في ظل سعر الفائدة الأعلى سوف تكسب مدخراته عائداً أعلى وتتمو بمعدل أسرع ومن ثم فانه يمكن أن يستمتع باستهلاك جزء كبير من دخله الجاري. وإذا كان معظم أفراد المجتمع يستهدفون الادخار فان زيادة سعر الفائدة ينتج عنه نقص في الادخار وزيادة في الاستهلاك، وهذا نقيض ما جاءت به النظرية الكلاسيكية ( ابدجهان، 1999، 156). وعليه فقد قدم كينز تفسيراً جديدة للكيفية التي يتم بها تحديد سلوك الاستهلاك والادخار بعيداً عن سعر الفائدة، وذلك في نظريته الذي أطلق عليها نظرية (الدخل المطلق)، إذ أوضح أن العامل الرئيس المحدد للادخار والاستهلاك هو الدخل، وبين أن زيادة الدخل سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والادخار، ولكن زيادة الاستهلاك تكون بمقدار أقل من زيادة الدخل طالما أن هناك جزء من الدخل يوجه للادخار، لذا فان حجم الادخار والاستهلاك يتأثر في الدخل أكثر مما يتأثر بسعر الفائدة كما افترضته النظرية الكلاسيكية ( الاستهلاك والنشاط الاقتصادي، [www.tassilialgerie.com](http://www.tassilialgerie.com)) فحسب نظرية كينز فان الأفراد سيحاولون المحافظة على مستوى الاستهلاك السائد، وعلى هذا فان دالة الاستهلاك هي دالة في الدخل المطلق، كما بين كينز أن الميل للاستهلاك يكون مستقراً نسبياً في الزمن القصير، وعليه فان مقدار استهلاك المجتمع يتغير بطريقة منتظمة مع الدخل الكلي ( خليل، 1982، 224). وقد جاءت بعد كينز العديد من النظريات التي اتفقت على أن الدخل هو العامل الأهم المؤثر على الاستهلاك والادخار، لكنها تختلف في طبيعة الدخل الواجب استخدامه، ومن هذه النظريات ما يأتي:

### 1- نظرية الدخل النسبي لجيمس دوزنبري.

تعود هذه النظرية لجيمس دوزنبري الذي يفترض فيها أن الاستهلاك والادخار يتأثر بعوامل نفسية خلال الدخل المادي. لذلك فإن الاستهلاك والادخار لا يعتمد على الدخل الحالي فقط وإنما على الدخل النسبي أي الدخل السائد في المحيط الذي يعيش فيه الفرد ( جبار، 2011، 11). وقد جاء دوزنبري بهذه النظرية بهدف تفسير التقلبات في الميل المتوسط للاستهلاك، إذ يتغير في الأجل القصير بينما يبقى ثابت في الأجل الطويل، فالأسرة تقوم بتقليد الأسر الأخرى المجاورة لها، إذ أن الأسرة التي يقل دخلها عن متوسط دخل أسر المحيطة بها، فأنها ستحاول الحفاظ على نمط استهلاك معين يتقارب مع نمط الاستهلاك لباقي الأسر، ويترتب على ذلك أن الميل المتوسط للاستهلاك بالنسبة لهذه الأسر سيكون مرتفعاً، والعكس عندما تحقق الأسرة مستوى دخل أعلى من متوسط دخل الأسر المحيطة بها ( بشرول، 2011، 66).

### 2- نظرية الدخل الدائم لميلتون فريدمان.

تؤكد هذه النظرية على أن الاستهلاك والادخار يعتمد على الدخل الدائم، أي الدخل المتوقع الحصول عليه خلال فترة طويلة في المستقبل، فالفرد ينفق حسب دخله الدائم أو المستمر، إذ يميل الأفراد بالحفاظ على مستوى مستقر من الاستهلاك ( جبار، 2011، 13). فإذا انخفض دخل الفرد فلن يخفض استهلاكه ويضطر للاستدانة، وبالمقابل إذ أزداد الدخل الفرد خلال الفترة القصيرة فلن يزداد الاستهلاك وإنما يخصص للادخار، ويفترض فريدمان أن الفرد يفضل استقرار استهلاكه عبر الزمن، فإذا حدث زيادة في الدخل فيجب عليه أن يحدد نوعية هذه الزيادة إذا كانت مؤقتة أو دائمية، ويرى أن الأفراد يحددون استهلاكهم بناءً على دخولهم الماضية والمستقبلية، أما التذبذبات العشوائية في الاستهلاك فلا يأخذها الأفراد بعين الاعتبار طالما أنهم أقاموا برسم خططهم الاستهلاكية في المدى الطويل بناءً على دخلهم المتوقع ( بشرول، 2011، 79).

### 3- نظرية دورة الحياة لمودجلياني.

ويفترض مودجلياني أن الاستهلاك يتحدد بالدخل المتحصل عليه طيلة حياة الفرد، وليس خلال فترة زمنية معينة، فالفرد يتخذ قراراته الاستهلاكية حسب توقعات دخله المستقبلي بحيث يحاول المحافظة على نمط استهلاكي أو مستوى معيشة مستقر خلال سنوات حياته) أمل، عدم توافر سنة النشر). لذا فإن الميل المتوسط للاستهلاك يكون منخفضاً خلال المراحل الأولى لتكوين سلة ادخار تساعده على التمتع والعيش برخاء حتى آخر مراحل الحياة (كنعان، عدم توافر سنة النشر، 5).

أما مدرسة جانب العرض فقد افترضت أن العامل الأساس المؤثر على الادخار والاستهلاك هو الضرائب، إذ أكدوا أن تخفيض معدل الضرائب وفقاً لتخفيض ضريبة الدخل فانه يؤدي إلى تحفيز الأفراد إلى زيادة ادخارهم وتقليل استهلاكهم، وبالعكس عند ارتفاع معدل الضرائب، فأثما تخفض حصة الدخل الإضافي الذي يسمح للأفراد الاحتفاظ به، لهذا سوف يقلل الأفراد من ادخارهم ويزيدون من استهلاكهم (الإطار النظري لسياسات جانب العرض، [www. ahewar.org](http://www.ahewar.org)).

وقد استندوا في هذه الفكرة إلى منحى لافر والذي سمي نسبياً إلى الاقتصادي الشهير آرثر لافر الذي يرى فيه أن ارتفاع الضرائب تؤدي إلى زيادة حصيلته الدولة من الضرائب حتى تصل إلى نقطة معينة تسمى نقطة الامثلية ( نقطة العتبة ) والتي بعدها تؤدي أي زيادة في فرض الضرائب إلى انخفاض في الحصيله، وذلك لان زيادة الضرائب سوف يعمل المدخرون على تقليل ادخارهم ولان الادخار يتحول بعدها إلى استثمار ونتيجة لذلك فان المستثمرين سوف يتخلون عن الاستثمار وذلك لان الجزء الأكبر من الأرباح المحققة سيتم اقتطاعه على شكل ضرائب. على العكس لو قامت الدولة بفرض ضريبة اقل على الدخل تؤدي إلى تشجيع الادخار فالمدخرين يفضلون استثمار أموالهم للحصول على أرباح أكبر لاسيما وان هذه الأرباح ستكون اقل تعرضاً للضرائب ( بعزور، 2006، 138). لذلك أكدوا على إتباع سياسة ضريبية قوامها الاعتدال في معدلات الضرائب على الدخل بشكل يحفز أصحاب الدخل إلى زيادة ادخارهم وتقليل استهلاكهم.

### 2.3 العوامل السلوكية المؤثرة في الادخار والاستهلاك العائلي.

أكدوا علماء الاجتماع وحتى بعض علماء الاقتصاد على أن الفرد تحركه نزعات سلوكية ذاتية موجودة في داخله تجعل سلوكه يميل إلى الانحراف عن الأهداف المثالية وتبعده في كثير من الأحيان عن تحقيق منفعتة. وأول هؤلاء الاقتصاديين كينز، إذ بين كينز في نظريته العامة أن الادخار والاستهلاك لا يعتمدان على عوامل اقتصادية هو الدخل فقط بل هناك عوامل ذاتية تنطلق من البنية السلوكية للفرد ومن عاداته الاجتماعية، وهذه العوامل تؤثر في سلوكيات الأفراد الاقتصادية ومن ضمنها سلوك الادخار والاستهلاك تدفع الأفراد للإقلال من استهلاكه وزيادة مدخراته ومن هذه العوامل ما يأتي: (الإديسي، 1986، 243) و( خليل، 1982، 259).

- 1- عامل الحيلة والحذر من المستقبل: إذ يؤثر هذا العامل في رغبة الأفراد في زيادة ادخارهم، ومن ثم فهو يدفعهم إلى التقليل من إنفاقهم الاستهلاكي، ويزداد دافع الحيلة والحذر في أوقات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ويقل عندما يكون الوضع مستقرًا.
- 2- الاستقلالية: فالفرد يدخر ماله من اجل تحقيق بعض الإمكانيات التي تضمن له التحرر اقتصادياً من قيود الآخرين.
- 3- التفاخر والمباهاة: وهي الرغبة في الشعور بالفخر والتباهي أمام الآخرين بامتلاك الثروة وإمكان توريشها والايضاء بها.
- 4- الإدراك: أن الإدراك يجعل الفرد يختار ويعمل على تنظيم وتفسير المثيرات المحيطة به بفهم، فوفقاً لمدى إدراكه يقوم باستهلاك السلع والخدمات التي يمكنها إشباع حاجاته، فكلما كانت هذه الحاجات كبيرة كلما كان الميول للإدراك أكبر.
- 5- التقدم إلى الأحسن: فعادة ما يميل الأفراد إلى الادخار بدافع تحقيق بعض الإنجازات التي تؤدي بالفرد إلى الحراك من حالة إلى حالة أفضل وبهذا يقل استهلاكهم.

- 6- الروية والتفكير المحسوب: إذ دائما ما يكون المدخرون أصحاب تفكير سليم ويعيد النظر للأمور والظروف في المستقبل.
- 7- الحكمة والتبصر: فالفرد الحكيم هو الذي يلاءم بين حاجاته وما لديه من أموال، ويوازن بين دخلة ومتطلباته سواء في الحاضر أو في المستقبل، وان يكون على استعداد لتقلبات الظروف المادية بالاقتصاد والتدبير والادخار لفائض احتياجاته من المال.
- 8- الجشع والبخل: هو الرغبة في جمع المال لحب المال لذاته أو لإشباع غريزة البخل لدى بعض الأفراد.

كما بين الاقتصادي دوزنبري سلوك الأفراد في الادخار والاستهلاك بشكل أكثر موضوعية من كينز، وذلك في كتابه ( الدخل والادخار وسلوك المستهلك ) إذ أكد فيه على أهمية العوامل السلوكية وديناميات الجماعة في تحديد أسباب الادخار والاستهلاك، إذ يرى أن الأسر تتحدد خياراتها الاستهلاكية ليس على أساس دخلها فحسب وإنما على أساس السلوك الاستهلاكي للطبقة الاجتماعية التي

تعلموها مباشرة ( التقليد أو المحاكاة ). وهذه المحاكاة يجعل الأفراد يستهلكون أكبر مما يتجه دخلهم الجاري فيرتفع الميل للاستهلاك عند الأسر بسبب عامل التقليد في الأنفاق (زيدان، 2008، 172) فعامل المحاكاة يمثل احد العوامل السلوكية لان المنفعة التي يحصل عليها أصحاب المحاكاة من تقليد الآخرين تمثل منفعة وهمية وليست حقيقية من جراء الاستهلاك، أي أن دافع الاستهلاك في هذه الحالة هو لتحسين صورته أمام الآخرين.

أما ثورستين فيبلن فقد ركز على دراسة التأثيرات النفسية للطبقة الاجتماعية على فاعلية الاستهلاك، وذلك في كتابه ( نظرية الطبقة المترفة ) وفيه حلل طبيعة الاستهلاك المظهري وعلاقته بالطبقة الاجتماعية، كما قدم فيبلن نموذجاً لتفسير سلوك الأفراد في الادخار والاستهلاك، إذ يرى أن السلوك الاستهلاكي والادخاري للفرد يتأثر بعدد من العناصر ذات البعد الاجتماعي والتي تتمثل أساساً في الأسرة، والطبقة الاجتماعية، والثقافة ( علي، 2007، 68).

كما قدم عالم النفس الاقتصادي جورج كاتونا مجالاً اقتصادياً فرعياً يقيس اثر توقعات المستهلك على السلوك الاقتصادي ( زاهر، 2003، 23). إذ يرى أن سلوك الاستهلاكي للفرد هو محصلة التفاعل بين البيئة والعوامل النفسية والاجتماعية للفرد مثل الاتجاهات والتوقعات، ويتم هذا التفاعل في ظروف أما مساعدة أو معيقة. أما المفكران كانيان وفيرسكي فقد بينوا تأثير العوامل السلوكية في الادخار والاستهلاك وذلك من خلال أول بحث مشترك لهما في سنة 1974م، وهو نظرية عدم اليقين وتطرقا فيه إلى الاستدلال والتحيزات الإدراكية مثل التفاؤل والتشاؤم والثقة وغيرها من العوامل السلوكية التي تؤثر في قرارات الفرد، أما البحث الثاني فقد كان في سنة 1979 وهو نظرية الاحتمال التي تعني إن الأفراد يتخذون قراراتهم بناءً على القيمة المحتملة للخسائر والمكاسب بدلاً من النتيجة النهائية، وهي توضح أن الأفراد يفكرون بالمنفعة المتوقعة لأنهم يكرهون الخسارة، ولذلك يكونون أكثر استعداداً لتحمل المخاطر لتجنب الخسارة. ويعد هذين البحثين من أهم الأبحاث في الاقتصاد السلوكي (محمود، 2019، www.egyres.com).

#### 4. تحليل العوامل الاقتصادية المفسرة لسلوك الادخار والاستهلاك العائلي في دول مجلس التعاون الخليجي.

لتحليل اثر العوامل الاقتصادية في تفسير سلوك الادخار والاستهلاك العائلي في دول مجلس التعاون الخليجي نستعين بالمؤشرات الآتية:

##### 1.4 أسعار الفائدة على الودائع في دول مجلس التعاون الخليجي.

يمثل سعر الفائدة إحدى أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي للتأثير على عمليتي الادخار والاستهلاك لدى الأفراد في تلك الدول وفقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية، وتختلف أسعار الفائدة على الودائع باختلاف الدول وأوضاعها المالية والنقدية، ويمثل معدل سعر الفائدة على الودائع هو المعدل الذي تدفعه المصارف التجارية أو ما شابهها لودائع الأجل والودائع الادخارية (أطلس بيانات العالم [knoema.com/atlas/topics](http://knoema.com/atlas/topics)).

ويتم تحديد سعر الفائدة وفق الكثير من المعطيات الاقتصادية الدولية من بينها قرارات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي المتعلقة بأسعار الفائدة، فضلاً عن المؤشرات المحلية التي تؤدي دوراً أساسياً في رفع أسعار الفائدة أو انخفاضها وفقاً للسياسات النقدية التي تتبعها البنوك المركزية، إذ يراقب الكثير من المودعين السياسات النقدية في الدول لإيداع أموالهم في المصارف التي يترفع فيها أسعار الفائدة ( صندوق النقد العربي، 2015، 195). وبالعكس يعزف المودعين عن إيداع أموالهم في المصارف التي تنخفض فيها أسعار الفائدة، وعند متابعة أسعار الفائدة لدى المؤسسات المالية والمصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي والموضحة في الجدول (1) يتبين أن أسعار الفائدة على الودائع المسجلة في دول المجلس منخفضة إلى حد كبير ويزيد من انخفاضها أنشأ التضخم الذي يترتب عزوف المودعين عن ادخار أموالهم في مصارف تلك الدول ويفضلون استثمارها في مجالات أخرى، كما يتبين وبشكل ملحوظ تباين اتجاهات أسعار الفائدة على الودائع المسجلة في دول المجلس وتذبذبها الواضح في الارتفاع والانخفاض خلال المدة (2004 - 2017) ويعود ذلك إلى تأثيرها بعدة عوامل أهمها التشديد والحذر للسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، والظروف والأوضاع الداخلية التي تواجه دول المجلس وعلى رأسها استمرار تباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي والتشغيل، واستمرار الضغوط الناتجة عن الاختلالات الداخلية والخارجية وأثرها على مستويات السيولة المحلية ( صندوق النقد العربي، 2015، 195). إذ يتبين من الجدول إن أسعار الفائدة على الودائع في

دول مجلس التعاون الخليجي شهدت ارتفاعاً طفيفاً في بداية المدة، إذ ارتفعت في كل من البحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت من (1,5%) و(1,7%) و(2,3%) و(2,7%) في سنة 2004 حتى وصلت إلى (4,5%) و(4,9%) و(4,2%) و(4,4%) و(5,5%) في سنة 2007 ثم بعد ذلك أخذت أسعار الفائدة اتجاهها معاكساً، إذ بدأت بالانخفاض التدريجي حتى وصلت في سنة 2015 إلى (1,0%) في البحرين و(0,9%) في السعودية، أما في عمان وقطر والكويت فقد وصلت إلى (1,9%) و(1,6%) و(1,9%) على التوالي، ويعود انخفاض أسعار الفائدة في هذه الدول وذلك من اجل حماية عملتها، أي استقرار سعر الصرف ودعم النمو الاقتصادي وسط ارتفاع المخاطر الخارجية، أي أن عملات الدول الخليجية ترتبط بالدولار الأمريكي، لذلك فان البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي تتبع السياسة النقدية للمجلس الاحتياطي الفدرالي للحفاظ على هذه المكتسبات، ونظراً لتخفيض سعر الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفدرالي خلال هذه السنوات وصولاً إلى سنة 2015، فقد تم تخفيض سعر الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي.

كما نلاحظ من الجدول أن أسعار الفائدة على الودائع في دول مجلس التعاون الخليجي بدأت بعد ذلك بالارتفاع باستثناء دولة الكويت التي شهدت فيها أسعار الفائدة تراجعاً فقد تراجعت إلى (1,6%) في سنة 2017، في المقابل فقد قامت المصارف التجارية في كل من عمان وقطر برفع أسعار الفائدة إلى (3,5%) و(2,9%) على التوالي في سنة 2017، كما قامت مؤسسة النقد السعودي إتباع سياسة نقدية تستهدف تحقيق استقرار الأسعار، ودعم القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات المحلية والعالمية، ونتيجة لانخفاض معدل نمو السيولة المحلية قامت تلك المؤسسة برفع أسعار الفائدة لتصل إلى (1,8%) في سنة 2017، كما رفعت البحرين أسعار الفائدة بمحاكاة قرار الفيدرالي الأمريكي

#### جدول (1): أسعار الفائدة على الإيداع في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2004-2017)

(نسبة مئوية)

السنة	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2004	1,5	1,7	2,3	2,7	2,7
2005	3,1	3,8	2,8	3,2	3,5
2006	4,4	4,9	3,8	4,2	4,9
2007	4,5	4,9	4,2	4,4	5,5
2008	1,7	3,3	3,9	3,0	4,8
2009	1,6	0,9	4,4	4,2	2,9
2010	1,2	0,7	3,8	2,9	2,3
2011	1,0	0,7	3,0	1,8	2,2
2012	1,1	0,9	2,7	1,7	2,0
2013	1,1	1,0	2,6	1,4	2,0
2014	1,0	0,9	2,2	1,4	2,0
2015	1,0	0,9	1,9	1,6	1,9
2016	1,3	2,1	2,6	2,5	1,6
2017	1,6	1,8	3,5	2,9	1,6

المصدر: - أطلس بيانات العالم (knoema)، اقتصاد القطاع المالي، معدل الفائدة للسنوات (2004-2017) متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلى الموقع الإلكتروني الآتي: [knoema.com/atlas/topics/ar](http://knoema.com/atlas/topics/ar).  
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي للسنوات (2017،2016،2015،2013،2011،2010،2009،2019)، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

- مصرف البحرين المركزي، التقرير السنوي للسنوات (2017 و 2018).

لتصل إلى (1,6%) في سنة 2017. نستدل من تلك النسب انه على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع السائدة في الدول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها بقيت تتسم بالانخفاض فلم تشكل إلا نسب ضئيلة ولم تصل في أفضل حالاتها إلى ما يفوق (5,5%) طيلة السنوات المعروضة في الجدول وذلك في الكويت في سنة 2007. وينبغي الإشارة إلى أن عدم اخذ أسعار الفائدة على الودائع لدولة الإمارات العربية المتحدة، وعدم إدراجها ضمن الجدول (1) وذلك لعدم توافر البيانات الخاصة بأسعار الفائدة لكثير من السنوات الدراسة الخاصة بها، ولكن يمكن الإشارة إلى أن دولة الإمارات هي إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، وان اقتصادها يشابه إلى حد ما اقتصاديات تلك الدول، لذا فان أسعار الفائدة فيها لا تختلف كثيراً عن أسعار الفائدة في بقية دول المجلس لذا فهي تتسم بالانخفاض أيضاً.

#### 2.4 الدخل القومي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي.

مر الدخل القومي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي بتطورات مهمة بحيث كان لها تأثير بالغ الأهمية على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى المستوى المعيشي للسكان، فمعرفة الدخل القومي لتلك الدول تعكس حالة الارتفاع أو الانخفاض الذي يشهده اقتصادها، لأنه يعد من العوامل المحددة لمستوى معيشة الأفراد فهو يمثل قيمة معنوية أو نقدية يستطيع الفرد صرفها أو ادخارها. ويمكن تتبع التطورات التي شهدتها الدخل القومي الإجمالي في دول مجلس التعاون بالاستعانة في بيانات الجدول (2) إذ تشير البيانات إلى أن الاتجاه العام للدخل القومي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي مرتفع في اغلب السنوات الدراسة، ويعود ذلك إلى التشابه الكبير في هيكلية اقتصاد تلك الدول، واعتمادها بشكل رئيس على قطاع النفط الذي يتأثر بشكل كبير بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقق الدخل القومي تطوراً كبيراً، إذ سجلت كلاً من السعودية والإمارات أعلى مستويات في الدخل القومي الإجمالي، إذ بلغ الدخل القومي في كلاً منها في سنة 2017 نحو (699574) و(385352) مليون دولار على التوالي مقابل (260462) و(150474) مليون دولار على التوالي سنة 2004، كما حققت قطر والكويت ارتفاعاً في الدخل القومي ولكن ليس بمستوى الارتفاع الذي حققته كل من السعودية والإمارات إذ بلغ (167076) و(138513) مليون دولار على التوالي في سنة 2017 بعد أن كان (29492) و(65568) مليون دولار على التوالي في سنة 2004، كما ارتفع الدخل القومي في كل من البحرين وعمان من (12575) و(24373) مليون دولار على التوالي في سنة 2004 إلى (33548) و(67742) مليون دولار على التوالي في سنة 2017، وتعود الزيادة التي حققها الدخل القومي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى الأداء الجيد الذي حققته قطاع النفط فيها مدعوماً بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى إلى زيادة العوائد النفطية، كما يلاحظ من الجدول أن ما عكسته التطورات الاقتصادية في دول المجلس خلال سنة 2008 بسبب الأزمة العالمية وما شهدته أسواق النفط العالمية من انخفاض الطلب على النفط، نتيجة انخفاض قيمة الصادرات النفطية الناجم عن التراجع الحاد في أسعار النفط، وحالة عدم اليقين حول الآفاق المستقبلية، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية والذي ترتب عليه انخفاض الدخل القومي فيها، إذ انخفض الدخل القومي في الإمارات إلى (260117) مليون دولار في سنة 2009، وفي البحرين انخفض إلى

جدول (2): إجمالي الدخل القومي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2004-2017)

( مليون دولار )

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
-------	----------	---------	----------	------	-----	--------

65568	29492	24373	260462	12575	150474	2004
89654	38814	30059	331175	15556	185903	2005
114727	57602	36551	380734	18121	229820	2006
127031	75473	41282	422362	21431	269770	2007
158123	108509	58146	528961	24787	323452	2008
112897	88386	45465	437739	20538	260117	2009
124837	112180	53467	536670	23340	289689	2010
163028	154504	63901	682685	26248	350776	2011
183196	174710	72110	746963	29742	374888	2012
187422	188364	75549	757414	31344	391687	2013
178298	196924	76790	772842	31755	403796	2014
127279	161076	66659	668891	29390	359878	2015
122184	151343	64010	660662	30433	359142	2016
138513	167076	67742	699574	33548	385352	2017

المصدر: أطلس بيانات العالم (knoema)، اقتصاد الحسابات القومية، مؤشرات إجمالي الدخل القومي للسنوات (2004 - 2017) متاحة على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإلكتروني الآتي:

[knoema.com/atlas/topics/ar](http://knoema.com/atlas/topics/ar).

(20538) مليون دولار، وفي السعودية إلى (437739) مليون دولار، وهكذا بالنسبة إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي فقد شهدت تراجعاً أيضاً في دخلها القومي. إلا أن الدخل القومي في دول المجلس حقق تزايداً واضحاً بعد الأزمة العالمية حتى وصل إلى أعلى مستوى له في سنة 2014 إذ وصل في الإمارات إلى (403796) مليون دولار والبحرين إلى (31755) مليون دولار والسعودية إلى (772842) مليون دولار وعمان وقطر والكويت إلى (76790) و (196924) و (178298) مليون دولار على التوالي في سنة 2014.

### 3.4 الضرائب على الدخل والأرباح في دول مجلس التعاون الخليجي.

تعد الإيرادات الضريبية إحدى مصادر التمويل لموازنة الدولة في معظم دول العالم، إلا أنه نجد في معظم الدول العربية لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي لا تؤدي هذا الدور الكبير بسبب اعتماد هذه الدول في تمويل نفقاتها العامة على الإيرادات غير الضريبية بصورة أكبر من الإيرادات الضريبية، إذ

جدول (3): الضرائب على الدخل والأرباح في دولتي عمان وقطر للمدة من (2004 - 2017)

( مليون دولار )

السنوات	عمان	الكويت
2004	25,1	15,6
2005	30,4	16,9
2006	32,8	23,9
2007	71,9	31,0

32,7	91,3	2008
27,1	142,3	2009
25,2	104,8	2010
23,8	108,4	2011
20,7	135,8	2012
24,7	151,6	2013
28,5	172,3	2014
42,7	173,7	2015
65,1	149,4	2016
49,2	140,9	2017

المصدر: احتسبت القيم من قبل الباحثة من خلال ضرب قيم الضرائب لكل من عمان والكويت في سعر صرفها اعتماداً على: - وزارة المالية، الحساب الختامي للدولة عمان للسنوات (2005، 2007، 2009، 2011، 2013، 2015، 2018)، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

- وزارة المالية، موجز الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة الكويت للسنوات (2007، 2009، 2011، 2013، 2015، 2018)، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2011، 2010، 2015، 2018)، أبو ظبي، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

أنها تعول على عائدات النفط والغاز الطبيعي كمصدر رئيس للإيرادات العامة، إذ تشكل الإيرادات غير الضريبية نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات العامة، وتقتصر الضرائب في معظم هذه الدول على حد كبير على الضرائب التي تفرض على التجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي، إذ لا تفرض ضريبة الدخل الشخصي وأرباح الشركات خارج نطاق القطاعين النفطي والمصرفي في هذه الدول (صندوق النقد العربي 2015، 144). مما ينعكس ذلك في انخفاض أداء الضرائب بشكل عام في دول المجلس، ويمكن بيان ذلك من خلال البيانات المدرجة في الجدولين (3) و(4). إذ توضح البيانات أن الضرائب على الدخل والأرباح في دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من أنها سجلت ارتفاعاً إلا أنها تبقى تنسم قيمها بالانخفاض ولا يعول عليها في تمويل نفقاتها المختلفة، إذ سجلت عمان قيمة ضرائب على الدخل والأرباح نحو (140,9) مليون دولار في سنة 2017، أما الكويت فقد بلغت قيمتها (49,2) مليون دولار في سنة 2017.

ويعود قلة الضرائب على الدخل والأرباح في الدولتين إلى اعتماد هذه الدول كما ذكرنا على واردات النفط كمصدر رئيس للنفقات العامة، فيها فضلاً عن أن بعض الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي تقوم بإدراج الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي ضمن الإيرادات البترولية في هذه الدول مما يجعل مستوى الإيرادات الضريبية منخفضاً (صندوق النقد العربي، 2013، 119). وتجدر الإشارة إلى انه تم اخذ بيانات الضرائب على الدخل والأرباح الخاصة بدولتين (عمان وقطر) لعدم توفر البيانات لبقية دول المجلس.

#### 4.4 حجم الإنفاق الاستهلاكي في دول مجلس التعاون الخليجي.

إن انتشار ثقافة الاستهلاك وحب التملك والمحاكاة وتقليد الآخرين تتجسد في الكثير من المجتمعات لاسيما مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي، وهو الأمر الذي ترتب عليه تشكيل منظومة استهلاكية، إذ تظهر رغبات واحتياجات مصطنعة وغير ضرورية، إلا أنها تتحول عبر تفشي قيم الاستهلاك والرغبة في تقليد الآخرين إلى احتياجات ضرورية، وهذا ما يخلق ضغوطاً اقتصادية مستمرة على الأسرة

والمجتمع والدولة ككل، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى مزيد من الضغوط على الظروف الاقتصادية لتلك المجتمعات ( الأزمة الاقتصادية، [www.iefpedia.com](http://www.iefpedia.com) ).

ويمكن الاستدلال على أن الميول الاجتماعية للأسر في تلك الدول تتجه نحو الاستهلاك على حساب الادخار، من خلال بيانات المعروضة في الجدول (5). إذ يتبين من الجدول تطور إجمالي الاستهلاك العائلي إلى الدخل القومي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة (2004-2017)، إذ نجد أن الجزء الأكبر من الدخل القومي يوجه نحو الاستهلاك، إذ ارتفع الاستهلاك في الإمارات من (54184) (2004-2017)

جدول (5): الإنفاق الاستهلاكي الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة من ( 2004 – 2017 )

( مليون دولار )

السنوات	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2004	54184	4925	76188	11289	5540	22306
2005	64749	4893	83455	10829	7739	25294
2006	74763	5615	83568	12614	11535	29012
2007	95055	6234	112329	14615	14965	34045
2008	115775	7707	130983	20177	19523	41481
2009	166671	6724	145261	19005	20533	35441
2010	156746	7497	159789	20019	18890	32930
2011	214684	10989	179771	20947	21952	37396
2012	178972	11830	209441	22840	28210	41076
2013	200387	13266	223663	23605	27163	43785
2014	192060	13878	242629	25488	31123	47150
2015	213270	14649	236682	29163	36167	47138
2016	122964	15199	276122	25801	39348	49483
2017	131981	15824	283638	27178	38462	51955

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ( 2005 – 2016 )، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

مليون دولار في سنة 2004 إلى (131981) مليون دولار في سنة 2017، وارتفع في البحرين من (4925) مليون دولار في سنة 2004 إلى (15824) مليون دولار في سنة 2017، وارتفع في السعودية إلى (283638) مليون دولار مقابل (76188) مليون دولار في سنة 2004، كما ارتفع الاستهلاك في كل عمان وقطر والكويت من (11289) و(5540) و(22306) مليون دولار

على التوالي في سنة 2004 إلى (27178) و(38462) و(51955) مليون دولار على التوالي في سنة 2017، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة دخول الأسر وارتفاع ثقافة الاستهلاك على حساب ثقافة الادخار، كما نلاحظ من الجدول انه على الرغم من انخفاض دخل القومي في سنة 2009 بعد الأزمة العالمية إلا أن الإنفاق الاستهلاكي لم ينخفض أو يتباطأ بل بقي مستمر في الارتفاع، إذ سجلت الإمارات والسعودية وقطر نحو (166671) و(145261) و(20533) مليون دولار على التوالي في سنة 2009. مما يعكس ذلك أن معظم الأسر الخليجية استهلاكية بدرجة كبيرة وقليل منها يشعر بأهمية الادخار. أما بقية دول المجلس ومنها البحرين وعمان والكويت فقد شهدت انخفاضاً إذ سجلت نحو (6724) و (19005) و (35441) مليون دولار على التوالي في سنة 2009.

أما بصدد الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي والتي يعكسها الجدول (6) يتبين أن الإمارات احتلت النصيب الأكبر من حجم الإنفاق الاستهلاكي خلال المدة (2004-2017) إذ ظلت أهميتها النسبية بشكل عام مرتفعة، إذ بلغ أعلى معدل تم تسجيله في الإمارات كان في سنة 2011 بنسبة (89,4%)، وهذا ما يدل على ارتفاع الكبير في الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للفرد الخليجي الإماراتي، وأن دولة الإمارات استهلاكية أكثر من غيرها نتيجة الطفرات الاقتصادية التي شهدتها، مما أحدث خللاً في القيم الاستهلاكية أدى إلى ثقافة جديدة وسلوكيات إسراف ومبالغات كبيرة اعتقاداً من البعض أنها تعكس كرم الضيافة، وهذه الثقافة جعلت الكثير من الأسر لا يعير الادخار اهتماماً كافياً، وجاءت البحرين في المرتبة الثانية في نسبة الأنفاق الاستهلاكي، إذ سجلت أعلى نسبة لها (74,2%) وذلك في سنة 2011، ويعود ذلك إلى زيادة معدل الدخل وثقافة التقليد والمحاكاة والإسراف والتبذير، أما عمان فقد احتلت المرتبة الثالثة، إذ بلغت أعلى مستوى لمساهمتها (69,7%) في سنة 2008، كما جاءت الكويت في المرتبة الرابعة، إذ بلغت أعلى مستوى لمساهمتها (68,0%) في سنة 2007، في حين سجلت السعودية المرتبة الخامسة، إذ بلغت أعلى مستوى لمساهمتها (62,8%) في سنة 2017، أما قطر فقد احتلت المرتبة الأخيرة في الإنفاق الاستهلاكي، إذ بلغت أعلى مستوى لمساهمتها نحو (61,3%) في سنة 2005. يتبين من تلك النسب أن الإنفاق الاستهلاكي في مجتمعات دول المجلس مرتفع إذ أن أكثر من نصف الدخول في بعض تلك الدول يتجه نحو الاستهلاك ودول أخرى تشكل ثلثا الدخول تتجه نحو الاستهلاك، ومن آثار تزايد الإنفاق على الاستهلاك تبلور في انخفاض الادخار مما يقلل في إسهام الادخار في عملية التنمية بسبب انخفاض حجم الاستثمارات.

جدول (6): الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي الخاص من إجمالي الأنفاق الاستهلاكي في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة من (2004-2017)

السنوات	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2004	80,3	72,4	56,3	68,1	57,2	65,4
2005	81,5	69,8	54,4	64,4	61,3	66,6

67,3	58,4	65,3	47,9	71,4	81,9	<b>2006</b>
68,0	50,3	65,8	56,7	70,2	82,1	<b>2007</b>
67,7	48,6	69,7	58,4	70,5	83,1	<b>2008</b>
64,4	45,9	67,1	60,4	69,3	87,3	<b>2009</b>
61,4	55,1	65,4	60,3	69,6	86,5	<b>2010</b>
60,9	51,0	63,4	57,9	74,2	89,4	<b>2011</b>
60,9	51,4	60,6	58,8	73,7	87,5	<b>2012</b>
60,5	50,2	58,6	57,2	72,1	87,9	<b>2013</b>
62,0	51,2	57,9	55,2	72,4	86,4	<b>2014</b>
62,7	52,6	57,2	52,1	72,7	86,1	<b>2015</b>
63,8	52,8	57,0	62,4	72,2	71,5	<b>2016</b>
63,4	52,8	57,1	62,8	72,1	71,8	<b>2017</b>

( النسبة المئوية )

المصدر: الجدول من عمل الباحثة اعتماداً على:

– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2005 – 2018)، الكويت، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

#### 5.4 حجم الادخار العائلي في دول مجلس التعاون الخليجي.

إن نظرة المجتمع إلى الادخار ووعيهم بأهميته تحكمه عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية، فلو كان المجتمع ينظر إلى الادخار على انه أمراً مهماً فإنه سوف يدخر أكثر مما يستهلك كما في المجتمعات المتحضرة، أما إذا كان أفراد المجتمع لا يولون اهتماماً بالادخار أو أنهم محبون للاستهلاك فإن هذا المجتمع يزيد من الاستهلاك ويخفض من الادخار، وهذا ما نجده في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ انه بناء على التطورات والتغيرات التي شهدتها حجم الادخار والتي تعكسه بيانات الجدول (7) فيمكن تقسيم المدة (2004-2017) إلى ثلاث مدد هي: المدة الأولى (2004-2008) وهي فترة صعود وانتعاش في الادخار في دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما المملكة العربية السعودية، إذ احتلت المرتبة الأولى بين دول الخليج في الادخار، إذ بلغ حجم مدخراتها في سنة 2004 نحو (109134) مليون دولار ازدادت حتى وصلت إلى (274002) مليون دولار في سنة 2008، وجاءت الإمارات في المرتبة الثانية بعد السعودية في حجم الادخار، إذ سجلت (202308) مليون دولار في سنة 2008 مقابل (59771) مليون دولار في سنة 2004، كما حققت بقية

دول المجلس ( البحرين وعمان وقطر والكويت ) ارتفاعاً في مستوى الادخار، إذ سجلت كلاً منها (11253) و(27271) و(76067) و (86177) مليون دولار على التوالي في سنة 2008 بعد أن كانت تبلغ (31689) و(7726) و(22072) و(28457) مليون دولار على التوالي في سنة 2004، ويعود هذا الارتفاع في مستوى الادخار إلى تحسن الظروف الاقتصادية التي تمر بها تلك دول وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى ارتفاع دخول الأفراد بشكل ملحوظ ومن ثم زيادة الادخار، أما المرحلة الثانية فقد كانت بعد سنة 2008، إذ شهد اقتصاد دول المجلس موجة من الاضطراب والتوتر نتيجة لما حدث من أزمات مالية والتي ترتب عليها انخفاض العوائد النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط مما ألقت بظلالها على انخفاض واضح في الادخار، فقد انخفض الادخار في الإمارات إلى (79313) مليون دولار في سنة 2009، وانخفضت في البحرين إلى (6552) مليون دولار، وانخفضت في السعودية إلى (157148) مليون دولار في سنة 2009، كما انخفضت في كل من عمان وقطر والكويت إلى (13139) (88386) (45949) مليون دولار على التوالي في سنة 2009، ويعود هذا الانخفاض ليس فقط إلى انخفاض الدخل فحسب وإنما بعض الأفراد واجهت انخفاض الدخل نتيجة انخفاض أسعار الفائدة على الودائع في المصارف بالسحب من المدخرات السابقة أو الاستدانة للحفاظ على مستويات الاستهلاك لأنه من الصعوبة تخفيض نفقاتها الاستهلاكية، أما المرحلة الثالثة ( 2010\_2017) فقد اخذ الادخار بالتحسن تدريجياً مع الاستقرار الاقتصادي وزيادة عوائد النفط. إذ وصل الادخار في الإمارات إلى (242834) مليون دولار في سنة 2017، وفي البحرين (10232) مليون دولار وفي السعودية (209173) مليون دولار، أما عمان وقطر والكويت فقد سجل الادخار فيها نحو (10771) و(110441) و(43355) مليون دولار على التوالي في سنة 2017.

وتجدر الإشارة انه على الرغم من ارتفاع الذي حققه دول مجلس التعاون الخليجي في مستوى الادخار إلا انه يبقى منخفضاً عند مقارنتها مع قيم الاستهلاك فيها ونسبها المتوية، إذ نلاحظ أن قيم الاستهلاك أكبر بكثير من الادخار. وهذا يدل على أن مجتمعات دول المجلس مجتمعات ذات ثقافة استهلاكية أكثر مما تكون ثقافتها ادخارية. وهذا يعود إلى تدي رغبة الأفراد بشكل عام في الادخار، والى ضعف وغياب آليات الادخار وانخفاض حوافزه في دول مجلس التعاون الخليجي، مما أدى ذلك إلى إتباع الأفراد قنوات أخرى للادخار كاستئاز الأموال، وهذا يؤدي إلى فقدان الاقتصاد فرص استغلال هذه المدخرات في القطاعات الإنتاجية.

#### جدول (7): الادخار في دول مجلس التعاون الخليجي للمدة (2004\_2017)

( مليون دولار )

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2004	59771	31689	109134	7726	22072	28457
2005	68812	5740	159626	11723	31911	46799
2006	138520	7810	182752	13707	44334	67001
2007	175195	10458	203579	16678	56239	65675
2008	202308	11253	274002	27271	76067	86177
2009	79313	6552	157148	13139	88386	45949
2010	119671	7796	231305	19248	90834	58923
2011	122625	8111	340659	23643	124093	88524

100941	133912	26753	360036	11243	133524	2012
95960	136909	26367	331747	10845	193721	2013
81126	155413	21424	294453	10479	182067	2014
36911	108066	10732	165885	7495	151863	2015
31768	92947	7745	175736	8095	226348	2016
43355	110441	10771	209173	10232	242834	2017

المصدر: الجدول من عمل الباحثة من خلال ضرب الدخل القومي في نسبة الادخار من إجمالي الدخل القومي اعتماداً على:  
 - البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية للسنوات (2004-2017)، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإلكتروني الآتي: word bank group  
 - بيانات الجدول رقم 2.

\* احتسب الادخار بالنسبة لدولتي للإمارات وقطر من خلال المعادلة الآتية:

الدخل القومي - الاستهلاك النهائي - صافي التحويلات الجارية من الخارج اعتماداً على:

- البنك الدولي، قاعدة بيانات البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية للسنوات (2004-2017)، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإلكتروني الآتي: word bank group  
 - بيانات الجدول رقم 2.

## 5. الجانب التطبيقي

استناداً إلى الإطار النظري والجانب التحليلي التي تناولت سلوك الادخار والاستهلاك في دول مجلس التعاون الخليجي، سنحاول في هذا البحث إجراء تحليل تطبيقي لاختبار مدى تأثير العوامل الاقتصادية والعوامل السلوكية في سلوك الادخار والاستهلاك في دول مجلس التعاون الخليجي، ويتم ذلك من خلال استخدام برنامج ( spss ) بعد استخدام البيانات للمدة ( 2004-2017 ) بغية التوصل إلى تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات والتعرف على الأهمية الاقتصادية والسلوكية لها. وقد تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحقيق ذلك، هذا النموذج يبحث في أثر سعر الفائدة والدخل على معامل الاستهلاك ومعامل الادخار العائلي في دول مجلس التعاون الخليجي، وعليه فان معادلة النموذج لدالتي الاستهلاك والادخار هي كالآتي:

$$c = b_0 + b_1r + b_2Y + u$$

$$S = b_0 + b_1r + b_2y + u$$

إذ أن:

$c$  = يمثل معامل الاستهلاك العائلي وهو المتغير التابع.

$S$  = يمثل معامل الادخار العائلي وهو المتغير التابع.

$b_1r$  = يمثل معامل سعر الفائدة على الودائع وهو المتغير المستقل.

$b_2y$  = يمثل معامل الدخل القومي الإجمالي وهو المتغير المستقل.

$U$  = المتغير العشوائي.

1.5 تقييم نتائج نموذج دالة الاستهلاك.

يتضح من خلال بيانات الجدول (8) أن معلمة سعر الفائدة ( $b_1$ ) ذات إشارة سالبة، وهذا يثبت العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والاستهلاك وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. أما معلمة الدخل ( $b_2$ ) فتكون إشارتها موجبة، وهذا يثبت العلاقة الطردية بين الدخل والاستهلاك، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. أما بالنسبة إلى معنوية المعامل فنجد أن المعامل (سعر الفائدة والدخل) معنوية عند مستوى معنوية (0.01%) وهذا يعني وجود علاقة ذات تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة (سعر الفائدة والدخل) على المتغير التابع الاستهلاك، إذ نجد من خلال الجدول أن قيمة معامل سعر الفائدة في كل من دولة السعودية والبحرين وقطر وعمان والكويت يساوي (-3309.625) (-439.820) (-3016.857) (-427.117) (2636,018) على التوالي عند مستوى معنوية (0.01%) وهذا دلالة على وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستهلاك في جميع تلك الدول، ومن ثم فإن معامل سعر الفائدة معنوي، أي يوجد اثر معنوي بين سعر الفائدة والاستهلاك، وهذا يدل على أن زيادة سعر الفائدة في دول المجلس تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك فيها، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، كما يتبين انه لا تظهر علاقة قوية بين سعر الفائدة والاستهلاك وهذا يعني أن زيادة أو انخفاض سعر الفائدة فانه يؤثر في الاستهلاك بشكل ضئيل.

أما تأثير معامل الدخل فنجد أن قيمة معامل الدخل في كل من دولة الإمارات والسعودية والبحرين وقطر وعمان والكويت يساوي (0.456) (0.356) (0.546) (0.211) (0.310) (0.141) على التوالي وهي أكبر من (0.01%) وهذا دلالة على وجود علاقة سببية بين الدخل والاستهلاك في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم فإن معامل الدخل معنوي، أي يوجد اثر معنوي بينها، وهذا يدل على أن زيادة الدخل يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية.

### جدول (8)

اختبار اثر الدخل وسعر الفائدة على الاستهلاك في دول مجلس التعاون

الدول	المتغيرات Variable	قيم المعامل Coefficient	إحصائية t t-Statistic
الإمارات*	C	29309.021	0.474
	Y	0.456	3.202
السعودية	C	-19313.016	-0.378
	R	-3309.625	-0.430
	Y	0.356	5.101
البحرين	C	-2837.056	-1.222
	R	-439.820	-1.126
	Y	0.546	7.503
قطر	C	-10859.596	-1.051
	R	3016.857	1.371
	Y	0.211	5.163
عمان**	C	4390.436	0.951
	R	427.117	0.436
	Y	0.310	6.799

الكويت**	C	26873.204	2.871
	R	2636.018	1.819
	Y	0.141	2.642

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على نتائج برنامج (SPSS).

\* ملاحظة: أن للإمارات متغير مستقل واحد وهو الدخل فقط لعدم توافر بيانات أسعار الفائدة فيها.

\*\* ملاحظة: أن في دولة عمان ودولة الكويت ثلاثتا متغيرات مستقلة وهي سعر الفائدة والدخل والضرائب أما بقية دول المجلس فيوجد متغيرين هو سعر الفائدة والدخل وذلك لعدم توافر البيانات عن الضرائب في تلك الدول.

كما أكد معامل التحديد ( $R^2$ ) أهمية سعر الفائدة والدخل في التأثير على الاستهلاك في دول مجلس التعاون الخليجي، كما موضح في الجدول (9) فمعامل التحديد المصحح في دولة الإمارات يساوي (0.602) وهذا يعني أن حوالي (60%) من التغيرات التي تطرأ على الاستهلاك سببها المتغيرين المستقلين المتضمنان في النموذج (الدخل وسعر الفائدة)، وان النسبة المتبقية من قيمة معامل التحديد والبالغة (40%) تمثل تأثير العوامل الأخرى غير المضمنة في النموذج على الاستهلاك والتي يعبر عنها بالعوامل السلوكية. أما في السعودية فان معامل التحديد المصحح يساوي (0.765) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسؤولة بنسبة (76%) من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستهلاك) والباقي (24%) هي عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج وهي العوامل السلوكية، وفي البحرين نجد معامل التحديد المصحح يساوي (0.876) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسؤولة بنسبة (87%) من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستهلاك) والباقي (13%) هي عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج، أما معامل التحديد المصحح في قطر يساوي (0.752) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسؤولة بنسبة (75%) من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستهلاك) والباقي (25%) هي عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج وهي العوامل السلوكية. أما معامل التحديد المصحح في عمان يساوي (0.800) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسؤولة بنسبة (80%) من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستهلاك) والباقي (20%) هي عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج وهي العوامل السلوكية. نستدل من تلك النتائج أن الاستهلاك يتأثر بالعوامل الاقتصادية إضافة إلى تأثره بالعوامل السلوكية. أما فيما يخص معنوية النموذج الكلي أو جودة توفيق النموذج فيتضح من بيانات الجدول (9) أن النموذج مقبول إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) لكون قيمة F المحسوبة كانت مرتفعة في جميع دول المجلس إذا بلغت في كل من دولة الإمارات والسعودية والبحرين وعمان وقطر والكويت حوالي (10.828) و(22.209) و(47.101) و(20.663) و(27.027) و(6.798) على التوالي، وهذه كلها أكبر من مستوى معنوية (0.01%) ولذلك نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، أي أن النموذج معنوي، وهذه دلالة على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ومن ثم فان النموذج ككل معنوي.

جدول (9) معامل التحديد للمعادلة الأساسية لدالة الاستهلاك في دول مجلس التعاون الخليجي

الدول	معامل التحديد R-squared	معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared	قيمة F F-statistic
الإمارات	0.663	0.602	10.828
السعودية	0.802	0.765	22.209
البحرين	0.895	0.876	47.101

قطر	0.790	0.752	20.663
عمان	0,831	0.800	27.027
الكويت	0.553	0.471	6.798

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على نتائج برنامج ( SPSS ).

## 2.5 تقييم نتائج نموذج دالة الادخار.

يتضح من خلال بيانات الجدول (10) أن معلمة سعر الفائدة ( $b_1$ ) ذات إشارة موجبة، وهذا يثبت العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والادخار، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. أما معلمة الدخل ( $b_2$ ) فتكون إشارتها موجبة، وهذا يثبت العلاقة الطردية بين الدخل والادخار، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. أما بالنسبة إلى معنوية المعامل فنجد أن المعامل ( سعر الفائدة والدخل) معنوية عند مستوى معنوية ( 0.01%) وهذا يعني وجود علاقة ذات تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة ( سعر الفائدة والدخل) على المتغير التابع الادخار، إذ نجد من خلال الجدول أن قيمة معامل سعر الفائدة في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي كالسعودية والبحرين وقطر وعمان والكويت يساوي (6213.642) (2409.193) (1102.153) (546.477) (6783.338) على التوالي عند مستوى معنوية (0.01%) وهذا دلالة على وجود علاقة سببية بين سعر الفائدة والادخار في جميع تلك الدول، ومن ثم فإن معامل سعر الفائدة معنوي، أي يوجد أثر معنوي بين سعر الفائدة والادخار وهذا يدل على أن زيادة سعر الفائدة في دول المجلس تؤدي إلى زيادة الادخار فيها، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، أما تأثير معامل الدخل فنجد أن قيمة معامل الدخل في كل من دولة كالإمارات السعودية والبحرين وقطر وعمان والكويت يساوي (0.729) (0.367) (0.607) (0.715) (0.045) (0.646) على التوالي، وهي أكبر من (0.01%) وهذا دلالة على وجود علاقة سببية بين الدخل والادخار في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم فإن معامل الدخل معنوي، أي يوجد أثر معنوي بينها، وهذا يدل على أن زيادة الدخل يؤدي إلى زيادة الادخار، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية. كما أكد معامل التحديد ( $R^2$ ) أهمية سعر الفائدة والدخل في التأثير على الادخار في دول مجلس التعاون الخليجي، كما موضح في الجدول (10) فمعامل التحديد المصحح في دولة الإمارات يساوي (0.757) وهذا يعني أن حوالي (75%) من التغيرات التي تطرأ على الادخار سببها المتغيرين المستقلين المتضمنان في النموذج ( الدخل وسعر الفائدة)، وان النسبة المتبقية من قيمة معامل التحديد والبالغة (25%) تمثل تأثير العوامل الأخرى غير المضمنة في النموذج على الاستهلاك والتي يعبر بالعوامل السلوكية. أما في السعودية فإن معامل التحديد المصحح يساوي (0.455) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسؤولة بنسبة (45%) من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستهلاك) والباقي (55%) هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج وهي العوامل

جدول (10): نتائج تقدير نموذج دالة الادخار في دول مجلس التعاون الخليجي

الدول	المتغيرات Variable	قيم المعامل Coefficient	إحصائية t t-Statistic
الإمارات	S	.118344.903	-2.782
	Y	0.729	6.500
السعودية	S	9009.815	0.106
	R	6213.642	0.484
	Y	0.367	3.147
البحرين	S	30183.378	3.243
	R	-2409.193	-1.539

	Y	0.607	-2.083
قطر	S	788.858	0.037
	R	1102.153	0.241
	Y	0.715	8.441
عمان	S	21738.446	2.065
	R	546.477	0.193
	Y	0.045	1.142
الكويت	S	43941.515	2.832
	R	6783.338	2.824
	Y	0.646	7.283

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على نتائج برنامج (SPSS).

السلوكية، وفي البحرين نجد معامل التحديد المصحح يساوي (0.166) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسؤولة بنسبة (16%) من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستهلاك) والباقي (84%) هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج وهي العوامل السلوكية، أما معامل التحديد المصحح في قطر يساوي (0.923) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسؤولة بنسبة (92%) من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الاستهلاك) والباقي (8%) هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج وهي العوامل السلوكية. أما في عمان فان معامل التحديد المصحح يبلغ (0.045) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسؤولة بنسبة (45%) من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الادخار) والباقي (55%) هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج وهي العوامل السلوكية. مما يدل على أن العوامل الاقتصادية والعوامل السلوكية تؤثر في الادخار. أما فيما يخص معنوية النموذج الكلي أو جودة توفيق النموذج فيتضح من بيانات الجدول (10) أن النموذج مقبول إحصائياً عند مستوى معنوية (0,01%) لكون قيمة F المحسوبة كانت مرتفعة في جميع دول المجلس إذا بلغت في كل من دولة الإمارات والسعودية والبحرين وعمان وقطر والكويت حوالي (10.828) و(22.209) و(47.101) و(20.663) و(27.027) و(6.798) على التوالي، وهذه كلها أكبر من مستوى معنوية (0,01%) ولذلك نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، أي أن النموذج معنوي، وهذه دلالة على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ومن ثم فان النموذج ككل معنوي.

جدول (11):معامل التحديد للمعادلة الأساسية لدالة الادخار في دول مجلس التعاون الخليجي

الدول	معامل التحديد R-squared	معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared	قيمة F F-statistic
الإمارات	0.794	0.757	21.211
السعودية	0.539	0.455	6.425
البحرين	0.294	0.166	2.290
قطر	0.935	0.923	78.917
عمان	0.115	0.045	0.717

الكويت	0.831	0.800	27.033
--------	-------	-------	--------

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على نتائج برنامج (SPSS).

## 1.6 الاستنتاجات.

- 1- إن الاقتصاد الكلاسيكي يعتمد على النظريات والفرضيات العقلانية، وان الأفراد يتصرفون عقلياً عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وفي هذا نجد أن هذا الاقتصاد ينقصه الجانب السلوكي والنفسي، أي أن الواقع الإنساني تحكمه عوامل نفسية موجودة في داخل الفرد.
- 2- جاء الاقتصاد السلوكي ليكون مكملاً لنظرية الاقتصادية وليس لاغياً لها، إذ أن ظهوره كان نتيجة لوجود بعض القصور في النظرية الاقتصادية.
- 3- يتأثر الاستهلاك والادخار بعوامل ذاتية وعوامل اقتصادية تنطلق الأولى من البنية الذاتية للفرد ومن عاداته وتقاليده الاجتماعية، أما الثانية فتنتقل من المتغيرات الاقتصادية .
- 4- إن قرارات الأفراد الاستهلاكية والادخارية لا تتسم بعقلانية التامة، وإنما تتأثر بالكثير من العوامل السلوكية والتحييزات الإدراكية.
- 5- دلت النتائج الإحصائية التي أجريت في دول مجلس التعاون الخليجي انه على الرغم من أن الدخل المتاح للفرد وسعر الفائدة هو العنصران اللذان يحددان بموجبة حجم الاستهلاك والادخار، فثمة عوامل أخرى تؤثر في مستوى الاستهلاك والادخار بشكل أو بآخر. وهذه العوامل هي العوامل النفسية للفرد والعادات والتقاليد الاجتماعية
- 6- أثبتت نتائج الدراسة صحة فرضية الدراسة في أن العوامل السلوكية تكون مؤثرة في تفسير قرارات الأفراد وسلوكهم في الادخار والاستهلاك مثلما تؤثر العوامل الاقتصادية.

## 2.6 المقترحات.

على ضوء النتائج المستوحاة من الدراسة يمكن الخروج بمجموعة من المقترحات هي:

- 1- عدم الأخذ بالعقلانية المطلقة للأفراد والتي كانت تسود النظريات الاقتصادية الكلاسيكية، وبناء نظريات اقتصادية بناءً على السلوك البشري الحقيقي للأفراد، وليس بناءً على الافتراضات المثالية العقلانية.
- 2- ضرورة تحقيق التكامل بين الجانب السلوكي والنظريات الاقتصادية الكلاسيكية في محاولة لخلق نموذج أكثر شمولاً للسلوك البشري في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- 3- محاولة توظيف أدوات ونتائج علم الاقتصاد السلوكي لجعل مجمل التصرفات الاقتصادية أكثر ملائمة مع تصرفات الأفراد.
- 4- ضرورة القيام بورشات عمل ومحاضرات لتكثيف الوعي بترشيد الاستهلاك العائلي ونشر ثقافة الترشيد لكل فئات المجتمع في دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن الحد من أساليب الدعاية والإعلانات التي ترسخ ثقافة الاستهلاك التفاخري دون الإنتاج.
- 6- تحويل المجتمعات إلى مجتمعات منتجة وليس إلى مجتمعات مستهلكة من خلال إعادة النظر في السياسات التربوية والتعليمية للحد من السلوكيات الاستهلاكية التي لا ترتبط أحياناً بالاحتياجات الضرورية بقدر ارتباطها بالتقليد أو المظهر الاجتماعي.
- 7- تطور النظام المصرفي وتحسين أداء المؤسسات الادخارية من خلال تحسين أدواتها الاستثمارية وابتكار أساليب ادخارية جديدة، فضلاً عن رفع مستوى الوعي الادخاري لدى الأفراد من خلال وسائل الإعلان والتعليم.

## 1.7 الكتب.

- 1- سميث، ادم، " 2007، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم"، ترجمة: حسني زينه، مركز الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ( بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية ).
- 2- زيدان، د. أكرم، 2008، سيكولوجية المال، عدم توافر الطبعة، ( الكويت، عالم المعرفة ).
- 3- اوجينكامنكا، 2011، الأسس الأخلاقية للماركسية، ترجمة وتقديم: مجاهد عبد المنعم مجاهد، عدم توافر الطبعة، ( القاهرة، المركز القومي للترجمة )
- 4- ميل، جون ستيفارت، 2012، النفعية، ترجمة: سعاد شاهري حرار، مرجعة: هيثم غالب الناهي، الطبعة الأولى، ( بيروت، المنظمة العربية للترجمة ).
- 5- كينز، جون ماينارد، 2012، النظرية العامة في الاستخدام، الإصدار الرابع، ( الكويت، المعهد العربي للتخطيط ).
- 6- خليل، سامي، 1982، " النظريات والسياسات النقدية والمالية"، عدم توافر الطبعة، ( الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ).
- 7- زاهر، د. ضياء الدين، 2003، التعليم العربي وثقافة الاستدامة، بحث منشور في كتاب محمد ماهر محمود الجمال، مستقبل التعليم العربي - الاتجاهات المضامين التنبؤات، ( القاهرة، المكتبة الأكاديمية للنشر ).
- 8- لطفي، د. عامر، 2002، مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية، الطبعة الأولى، ( دمشق، دار الرضا للنشر ).
- 9- الإدريسي، د. عبد السلام ياسين، 1986، التحليل الاقتصادي الكلي، عدم توافر الطبعة، ( البصرة، عدم توافر دار النشر ).
- 10- علي، عبد المنعم السيد والعيسى، نزار سعد الدين، 2003، النقود والمصارف والأسواق المالية، ( عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع ).
- 11- الأمين، د. عبد الوهاب و باشا، د. زكريا عبد الحميد، 1983، الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، ( الكويت، دار المعرفة ).
- 12- كنعان، علي، " الاستهلاك والتنمية"، عدم توافر الطبعة، ( سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، عدم توافر سنة النشر ).
- 13- شقير، د. لييب، تاريخ الفكر الاقتصادي، ( القاهرة، دار تحفة مصر للطباعة والنشر، عدم توافر سنة النشر ).
- 14- ابدجمان، مايكل، 1999، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، عدم توافر الطبعة، ( الرياض، دار المريخ للنشر ).

## 2.7 المجالات.

- 1- بعزور، بن علي و قندوز، عبد الكريم، 2006، مبدأ الضريبة تقتل الضريبة، بين ابن خلدون ولافر، مجلة دراسات إسلامية، العدد 2، الجزائر.
- 2- كليفت، جيريمي، 2009، المتطهرون في محراب الاقتصاد - كهنوت تحيطه الشكوك، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر.

## 3.7 الرسائل والاطاريح.

- 1- جبار، طالب هاشم، 2011، قياس استقراره دالة الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الاقتصاد السعودي للمدة (1970.2009)، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ( البصرة، جامعة البصرة ).
- 2- بوزيان، عبد القادر، 2007، دور سعر الفائدة في السياسة النقدية في كل من سوريا والجزائر دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ( الجزائر ) .
- 3- بشرول، فيصل، 2011، تقدير دالة الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر باستخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ( الجزائر، جامعة حسينية بن بو علي ).
- 4- علي، لونيس، 2007، العوامل الاجتماعية والتنافية وعلاقتها بتغير اتجاه سلوك المستهلك الجزائري دراسة ميدانية بسطيف"، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الإنسانية وعلوم الاجتماعية، ( قسنطينة، جامعة منتوري ).

## 4.7 التقارير والنشرات.

1. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، صندوق النقد العربي، ( 2005 - 2016 ) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي.
2. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، صندوق النقد العربي، 2015، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015، التطورات النقدية والمصرفية في أسواق المال في الدول العربية، أبو ظبي.

3. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، صندوق النقد العربي، 2013، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2013. أبو ظبي.
4. أطلس بيانات العالم (knoema)، (2004-2017)، اقتصاد القطاع المالي، معدل الفائدة متاحة على شبكة المعلومات الدولية الأنترنز وعلى الموقع الإلكتروني الآتي:

[knoema.com/atlas/topics/ar](http://knoema.com/atlas/topics/ar)

5. قاعدة بيانات البنك الدولي، (2004-2017)، بيانات الحسابات القومية متاحة على شبكة المعلومات الدولية الأنترنز وعلى الموقع الإلكتروني الآتي:  
word bank group

6. مصرف البحرين المركزي، 2017 و 2018، التقرير السنوي.

7. مؤسسة النقد العربي السعودي، (2010، 2009، 2015، 2013، 2011، 2016، 2019)، التقرير السنوي.

8. وزارة المالية، (2005، 2007، 2009، 2011، 2013، 2015، 2018)، الحساب الختامي للدولة عمان.

9. وزارة المالية، (2007، 2009، 2011، 2013، 2015، 2018)، موجز الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة الكويت.

### 5.7 شبكة المعلومات الدولية الأنترنز.

1. أبو ملح، أمل، فرضيات الاستهلاك، متاح على شبكة المعلومات الدولية ( الأنترنز )، وعلى الموقع الإلكتروني الآتي:

2. الاستهلاك والنشاط الاقتصادي، متاح على شبكة المعلومات الدولية ( الأنترنز ) وعلى الموقع الإلكتروني الآتي:

<http://www.tassialgerie.com/vb/showthread.php?>

3. الأزمة الاقتصادية، متاح على شبكة المعلومات الدولية ( الأنترنز ) وعلى الموقع الإلكتروني الآتي.

[iefpedia.com/arab/wp-content](http://iefpedia.com/arab/wp-content)

4. الإطار النظري لسياسات جانب العرض، الحوار المتمدن العدد 3238، متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنز وعلى الموقع الإلكتروني الآتي:  
www. ahewar.org

5. الباحثون السوريون، الاقتصاد السلوكي، متاح على شبكة المعلومات الدولية ( الإنترنت ) وعلى الموقع الإلكتروني الآتي:

<https://www.syr-res.com/articl>

6. بيجز، جودي، ما هو الاقتصاد السلوكي. متاح على شبكة المعلومات الدولية ( الأنترنز).

7. صالح، د. مظهر محمد، 2015، الفساد في إطار علم الاقتصاد السلوكي.. التصدي والمعالجات، متاح على شبكة المعلومات الدولية ( الأنترنز ) وعلى الموقع الإلكتروني الآتي:

<http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?>

8. محمود، نجلاء، "الاقتصاد السلوكي"، 2019، متاح على شبكة المعلومات الدولية ( الأنترنز ) وعلى الموقع الإلكتروني الآتي.

[www.egyres.com](http://www.egyres.com)

9. الأزمة الاقتصادية، متاح على شبكة المعلومات الدولية ( الأنترنز ) وعلى الموقع الإلكتروني الآتي.

[iefpedia.com/arab/wp-content](http://iefpedia.com/arab/wp-content)

### كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

المهام خزعل ناشور (2021)، تحليل سلوكي الادخار والاستهلاك العائلي من وجهة نظر الاقتصاد السلوكي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 - سكيكدة-، ص ص 3758